مصادر دبلوماسية، في عمان، ان لجنة اردنية ـ فلسطينية مشتركة سيتم تشكيلها خلال زيارة عرفات الى عمان (**السفير** ، بيروت، ٢٤/١٢/١٩٨٤). ولكن لم تتمخض المباحثات التمهيدية، على اي حال، عن أية نتائج محددة بشأن التحرك المشترك. وأفادت مصادر سياسية في عمان، بأن المسؤولين الاردنيين يدركون «أن هنالك خلافات في وجهات النظر بين اعضاء اللجنة المركزية لـ ' فتح ' بشأن المقترحات الاردنية» (**القبس** ، الكويت، ٢٨/١٢/١٩٨٤).

الى ذلك، قامت اللجنتان، المركزية لـ «فتح»، والتنفيذية لـ م.ت.ف. بدراسة النقاط التي وردت في خطاب الملك حسين، واتخذت اللجنتان قراراً يشتمل على نقاط الرد الفلسطيني عليها. وقام رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، بتسليم تلك المقترحات الى القيادة الاردنية بتاريخ ١٧/١/١٩٨٥، وقد اشتمل الرد الفلسطيني على اربع نقاط اساسية، هي:

١ ـ رفض القرار ٢٤٢ لمجلس الأمن والقرار ٣٣٨ المتصل به، رفضاً قاطعاً، من قبل م.ت.ف. لأن القرار ٢٤٢ لا يأتي على ذكر المنظمة ولا على حقوق الشعب الفلسطيني، وهو يتطرق، فقط، الى قضية اللاجئين. كما انه لا يلبي الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، عدا عن ان موضوع الانسحاب، في هذا المشروع، هو موضوع الاراضي كافة. كما ان الاعتراف من جانب منظمة التحرير بهذا القرار هو الغاء عملي لها، لأنه يقوم على البحث في القضية الفلسطينية كقضية لاجئين دون التطرق الى دور المنظمة، وحقوق الشعب الفلسطيني.

٢ ـ رفض أي تفويض او انابة من قبل منظمة التحرير للاردن، واعتماد المبدأ الوحيد وهو المشاركة الفلسطينية من خلال وفد يمثل منظمة التحرير بشكل رسمي ومحدد ومميز. وما عدا ذلك، فان التفويض، او الانابة، كلاهما فيه معنى تخلي المنظمة عن دورها في تمثيل الشعب الفلسطيني.

٣ ـ عدم القبول بمشروع الرئيس الاميركي رونالد ريغان أو أي مشروع دولي يتجاهل منظمة التحرير. والاساس الاول للتحرك، بالنسبة الى منظمة التحرير، هو الاعتراف بها من قبل حكومة الولايات المتحدة الاميركية، وبحقها في تمثيل الشعب الفلسطيني، ودورها في ايجاد حل للقضية الفلسطينية.

٤ ـ ترى منظمة التحرير ان من حق الاردن القبول بالقرار ٢٤٢، وبأي مشروع دولي آخر سبق ان قبل به، لكن قبول الاردن بهذا او ذاك لا يلزم منظمة التحرير (**الوطن العربي** ، باريس، ٢٤/١/١٩٨٥).

وأوضح عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمد ملحم، سبب رفض قيادة المنظمة للقرار الدولي ٢٤٢ بقوله: «ان اسرائيل هي التي ترفض القرار ٢٤٢، وجميع القرارات والمقترحات الدولية التي تنص على المبدأ القائل بمقايضة الارض بالسلام. ويجب ان لا تتجمع لدينا اوهام في منظمة التحرير بأن اسرائيل سوف تنفذ هذا القرار يوماً ما. ويجب ان لا نختلف مع الاردن على قضية مرفوضة سلفاً من عدونا» (**المصدر نفسه**). وفي ٢٧/١/١٩٨٥، وصل عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن، الى عمان، وقابل الملك حسين، وبحث معه في العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية، وعرض نتائج المباحثات الفلسطينية بشأن المقترحات الاردنية. وقام الملك، من جهته، بتسليم الحسن رداً اردنياً رسمياً يتضمن وجهة نظر الاردن من مسألة التحرك المشترك (**المجلة** ، لندن، ٢٧/١/١٩٨٥).

الى هذا، قام عرفات بتاريخ ٧/٢/١٩٨٥، بزيارة الى عمان، وسط انباء تفيد بأن الرد الفلطسيني الرسمي حول المقترحات الرسمية الاردنية سيتم اعلانة ابان هذه الزيارة (**النهار** ، ١١/٢/١٩٨٥).

الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني

على الرغم من عدم اعلان أي من الطرفين، الاردني والفلسطيني، عن نصوص الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني المشترك، والذي تم التوقيع عليه بتاريخ ١١/٢/١٩٨٥، فقد قامت مجلة «الحرية» بنشر نص مشروع اتفاق ذكرت ان الملك حسين قد تقدم به الى اللجنة المركزية لـ «فتح»، على النحو التالي:

«اتفقت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على مواصلة السير معاً نحو تحقيق تسوية سلمية لقضية الشرق الاوسط المتمثلة في الاحتلال الاسرائيلي للاراضي السورية والفلسطينية والاردنية